رياض الصالحين

للإمام النووي

تحقيق

محمد ناصر الدين الألباني

المكتب الإسلامي

الطبعة الأولى
١٣٩٩ - ١٩٧٩
بيروت

بيروت : ص.ب ٣٧٧١ - ١١ هاتف ٤٥٠٦٣٨ - برقياً : اسلامياً
دمشـــق : ص.ب ٨٠٠ - هاتف ١١١٦٣٧ - برقياً : اسلامي

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد : فقد رغب إليَّ الأخ الأستاذ زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي والأيادي البيضاء في نشر الكتب الحديثية والآثار السلفية أن أتولى القيام بتحقيق كتاب « رياض الصالحين » للإمام النووي والتعليق عليه ، وتخريج ما لا بد من أحاديثه ، وبيان ما في بعضها من الضعف اليسير الذي قلما يخلو منه كتاب منتقى مثل كتابه هذا ، فضلاً عن غيره من الكتب التي تجمع بين الصحيح والضعيف وغيرهما .

وقد بدا لي في أثناء التحقيق أمور نبهت في التعليق على ما أمكن منها ، وبقيت فوائد أخرى رأيت أنه لا بد من استدراكها في هذه المقدمة فأقول :

١ – الفائدة الأولى

١ – قال الامام النووي – رحمه الله – في آخر مقدمة الكتاب :

« فرأيت أن أجمع مختصراً من الأحاديث الصحيحة » .

أقول : ولي عليه ملاحظتان :

الأولى : أنه يعني بقوله « الصحيحة » الحديث القوي الذي يشمل الحسن وما فوقه . على الاصطلاح القديم الذي كان عليه علماء الحديث الأولون ، قبل أن يشهر الترمذي تبعاً لشيخه البخاري تقسيم الحديث المقبول إلى صحيح وحسن . وذاك استعمال جائز لا غبار عليه . وعليه جريت في كثير من مصنفاتي مثل كتابي « صحيح الجامع الصغير وزيادته »[١] . ورسالتي « صحيح الكلم الطيب » وهي مطبوعة . و« صحيح أبي داود » و« سلسلة الأحاديث الصحيحة » وغيرها ، إلا أن تقسيم الترمذي أصح وأدق .

والأخرى : أنها دعوى غالبية . وليست مطردة . فإنني منذ عهد بعيد كنت ألاحظ أنه وقع فيها بعض الأحاديث الضعيفة والمنكرة ، ثم تبين لي بهذا التحقيق الدقيق أن العدد أكثر مما كنت أظن . كما ستراه في التعليق عليها ، وفيما سنذكره في هذه المقدمة . ولا بأس من الإشارة هنا إلى أرقامها تقريباً لعددها وهي :

(٦٧ ، ٢٩١ ، ٣٤٥ ، ٣٦١ ، ٣٧٦ ، ٤١١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٥٢٢ . ٥٨١ ، ٥٨٧ ، ٥٩٩ ، ٧١٥ ، « وهو مكرر ٣٧٦ » ، ٧٣٢ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٨٣٠ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٣ ، ٩١٣ ، ٩٥٦ ، ١٠١٢ ،

---

(١) وهو في ستة أجزاء ، وقد تم طبعه والحمد لله .

١٠٧٣ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٧ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠٦ ، ١٥٥٢ ، ١٥٨٢ ، ١٥٩٠ ، ١٦٦٠ ، ١٦٤٠ ، ١٦٥٥ ، ١٦٨٥ ، ١٦٩١ ، ١٧٣٧ ، ١٧٧١ ، ١٨٨٧) .

قلت : ولعل عذر المؤلف – رحمه الله – في وقوع هذه الأحاديث الضعيفة في كتابه مع حرصه على الاقتصار فيه على الأحاديث الصحيحة ، إنما هو اعتماده غالباً على تصحيح أو تحسين الترمذي ، وسكوت أبي داود على الحديث . وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه : « الأذكار » فقال (صفحة ٦٥) :

« روينا في سنن أبي داود باسناد جيد لم يضعفه » . ولم يتفرغ هو بنفسه لإجراء التحقيق عليها ، فاعتمد عليهما ، وهو طريق أكثر المشتغلين بالحديث من الفقهاء المتأخرين ، وقل منهم من يحقق بنفسه الكلام عليها حديثاً حديثاً ، كما هو صنيع الحافظ ابن حجر في بعض كتبه ، ويندر أن يضاهيه في ذلك أحد من المتأخرين الذين جاؤوا من بعده ، وإلا فلو أن النووي رحمه الله – توجه أو تيسر له النظر في أسانيد تلك الأحاديث ، لتبينت له إن شاء الله عللها وضعفها ، ويحتمل أن له عذراً آخر ، وهو ما صرح به هو نفسه في مقدمة «الأذكار» :

« وأما ما كان في غير « الصحيحين » فأضيفه إلى كتب « السنن » وأشباهها ، مبيناً صحته وحسنه أو ضعفه – إن كان فيه ضعف في غالب المواضع – وقد أغفل عن صحته وحسنه وضعفه » .

والذي أراه أنه لا ينبغي لمن أراد التحقيق في هذا العلم الشريف الاعتماد على ما ذكرنا لما يأتي :

١ – أما سكوت أبي داود ، فلأن الروايات المروية عن أبي داود نفسه فيما سكت عليه من الأحاديث في « سننه » مختلفة ، وعند إمعان

النظر فيها ، والمطابقة بينها وبين الواقع في « سننه » يتبين أنه يعني أنه ليس كل ما سكت عنه ، فهو حسن عنده وصالح ، وإنما يعني بذلك الحديث الذي لم يشتد ضعفه ، وهذا هو الذي لا يمكن القول بغيره كما حققته في مقدمة كتابي « ضعيف أبي داود » وجنح إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني . وذلك لكثرة الأحاديث الضعيفة فيه بالنسبة لمجموع أحاديث « سننه » البالغة (٤٨٠٠) في ما ذكره في التدريب » ص ٩٨ . فقد بلغت الأحاديث الضعيفة في كتابي « ضعيف أبي داود » أكثر من (٣٠٠) حديثاً إلى كتاب المناسك وهذا نحو ثلث الكتاب تقريباً ، أي إن مجموع الأحاديث الضعيفة قد تبلغ إلى ألف حديث ضعيف . ومنها ما يقول فيه المصنف نفسه « وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر » .

وعلى هذا الذي اعتمدنا جرى عليه المنذري في كتابه « الترغيب والترهيب » فقال :

« وأنبه على كثير مما حضرني حال الإملاء مما تساهل أبو داود رحمه الله في السكوت عن تضعيفه » .

ومن هنا يظهر خطأ الاغترار بسكوت أبي داود عليه وتحسينه ، وقد أكثر من ذلك المتأخرون كصاحب « التاج الجامع للأصول » فتنبه .

٢ – أما تحسين الترمذي وتصحيحه ، ففيه تساهل كبير ، فقد قال السيوطي في « التدريب » ص ٩٥ :

« وقال الذهبي : انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما » .

يعني لأنهم من المتهمين بالكذب ، ومنهم كثير بن عبد الله بن عمرو ابن عوف المزني ، فقد قال فيه الشافعي وأبو داود : ركن من أركان الكذب .

ومع ذلك أخرج له الترمذي ، وليس هذا فقط ، بل صحح له ، فقال الذهبي في ترجمته من الميزان :

« وأما الترمذي ، فروى من حديثه « الصلح جائز بين المسلمين » وصححه ، فلهذا لا يعتمد العلماء تصحيح الترمذي » .

لذلك كله كان لا بد لكل محقق أن ينظر فيما سكت عنه أبو داود أو صححه الترمذي وحسنه ، فإن في كل منهما كثيراً من الضعاف،وهذا ما فعلته في تخريج وتحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه ، وهو أهم شيء عندي ، وقد تمكنت من تحقيق الكلام على أكثر الأحاديث في مواضعها من الكتاب بإيجاز وفاتني الكلام على القليل منها لضرورات طبعية ، فرأيت أن أستدرك ذلك هنا إتماماً للفائدة فأقول :

١ – قال في الحديث (٢٠١ وهو في تقبيل يده ﷺ ورجله) :
« رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن » .

قلت : كذا قال ، وفيه نظر ظاهر لأن مداره على أبي عبيدة بن مسعود ، ولم يسمع من أبيه كما ذكره الترمذي مراراً ، فهو منقطع . ثم إنهم اضطربوا عليه في إسناده على وجوه أربعة سقتها وفصلت القول فيها في « الأحاديث الضعيفة » (١١٠٥) .

٢ – الحديث (٤٨٦) : « رواه الترمذي وقال : حديث حسن » .
قلت : بل هو ضعيف . في إسناده ضعيفان كما بينته في « الأحاديث الضعيفة . » رقم (١٦٨١) .

٣ – الحديث (٨٩٠) : « رواه الترمذي وغيره بأسانيد صحيحة » .
قلت : كذا قال ، وليس له عنده ولا عند غيره سوى إسناد واحد ، وسيأتي الكلام مفصلاً عليه قبل قول المصنف هذا بما فيه كفاية في (الفائدة الثانية) .

ثم إن في الإسناد عبد الله بن سليمة - بكسر اللام - وهو المرادي - وهو مختلف فيه ، وهو راوي حديث علي في النهي عن قراءة القرآن جنباً . وقد ضعفه الحفاظ المحققون كما قال المصنف نفسه . ومنهم أحمد والشافعي والبخاري وغيرهم كما تراه مفصلاً في « ضعيف أبي داود » (٣٠) . وقد نقل الزيلعي في « نصب الراية » (٤/٢٥٨) عن النسائي أنه قال في حديث الترمذي هذا : « حديث منكر » وقال : « قال المنذري : وكأن إنكاره له من جهة عبد الله بن سليمة فإن فيه مقالاً » .

٤ - الحديث (٨٩١) فدنونا من النبي ﷺ فقبلنا يده . « رواه أبو داود » قلت : في إسناده يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم . قال الحافظ : « ضعيف ، كبر فتغير وصار يتلقن » .

٥ - الحديث (٨٩٢) وفيه : فقام إليه النبي ﷺ يجر ثوبه فاعتنقه وقبله : « رواه الترمذي » . وقال : (حديث حسن) .

قلت : فيه عنعنة محمد بن إسحاق وهو مدلس مشهور به .

٦ - (١١٠٩) ... « وسطوا الإمام ، وسدوا الخلل » « رواه أبو داود » .

قلت : في إسناده مجهولان كما بينته في « ضعيف أبي داود » (١٠٥) . لكن الشطر الثاني منه له شاهد من حديث ابن عمر ، وهو عند المصنف مصححاً كما سيأتي برقم (١١٠٤) .

٧ - الحديث ١١٣٣ - وعن أبي الدرداء - « من حفظ عشر آيات من أول - وفي رواية من آخر - سورة (الكهف ...) » رواه مسلم .

قلت الرواية الأخرى شاذة ، والمحفوظ الرواية الأولى كما حققته في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (٥٨٢) ، ويشهد لها حديث النواس بن سمعان الآتي عند المصنف برقم (١٨٢٣) ، فإن فيه « فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف » .

٨ – الحديث (١١٣٤) .. «كان يصلي قبل العصر ركعتين . رواه أبو داود بإسناد صحيح » .

قلت : لكنه شاذ بلفظ « ركعتين » والمحفوظ بلفظ « أربع ركعات » . وبيانه في « ضعيف أبي داود » رقم (٢٣٥) .

٩ – (١١٠٧) عائشة ... « إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف . رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم ، وفيه رجل مختلف في توثيقه » .

قلت : هو أسامة بن زيد الليثي ، ولكن الذي استقر عليه رأي المحققين من العلماء النقاد أنه حسن الحديث إذا لم يخالف ، ولذلك حسن حديثه هذا جمع من الحفاظ ، إلا أنه بهذا اللفظ شاذ أو منكر ، لأنه تفرد به – دون سائر الثقات – معاوية بن هشام ،وفيه« ضعف من قبل حفظه ، والمحفوظ –كما قال البيهقي – إنما هو بلفظ « ... على الذين يَصِلُون الصفوف ، كما ذكرته في تعليقي على « المشكاة » (١٠٩٦) ، وبينته في كتابي : « ضعيف أبي داود » (١٥٣) و« صحيح أبي داود » (٦٨٠) .

١٠ – (١١٦٩) « ... هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضي الصلاة . رواه مسلم » .

قلت : لكن صحح الأئمة وقفه على أبي موسى الأشعري ، ومنهم الإمام الدارقطني ، وقد شرحت ذلك في « ضعيف أبي داود » (١٩٣) .

١١ – (١١٩٢) « ... فليفتتح الصلاة بركعتين خفيفتين . رواه مسلم » .

قلت : وهو عند غير مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً من فعله ﷺ ، وهو الصواب ، وأما من قوله فشاذ كما حققته في « ضعيف أبي داود » (٢٤٠) .

١٢ - (١٢٤٨) « ... أحب عبادي إلي أعجلهم فطراً . رواه الترمذي وقال : حديث حسن » .

قلت : في هذا التحسين نظر ، لأن مدار إسناده على قرة بن عبد الرحمن وهو ضعيف لسوء حفظه ، وقد بسطت أقوال العلماء في جرحه في الحديث الثاني من « إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل » .

١٣ - (١٢٦١) « وعن مجيبة الباهلية ... رواه أبو داود » .

قلت : إسناده ضعيف ، كما بينته في « التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب » (٨٢/٢) .

١٤ - (١٤٥٥) « ... رواه الترمذي وقال : حديث حسن » . كذا قال ، وفي إسناده جهالة كما بينته في « التعليق على الكلم الطيب » . (ص ٢٧) ، وفصلته في ردي على الشيخ الحبشي ، وأصل الحديث بدون ذكر النوى أو الحصى صحيح ، أخرجه مسلم في « صحيحه » من حديث جويرية رضي الله عنها .

١٥ - (١٥٠٠) « ... رواه الترمُذي وقال : حديث حسن » . كذا قال ، ولعله في بعض نسخ « الترمذي » والإفغي نسخة بولاق (٢٦١/٢) : « حديث غريب » . يعني ضعيف ، وهذا هو اللائق بحال إسناده ، فإن فيه انقطاعاً وضعفاً ، لا سيما وقد رواه ابن حبان (٢٤٣١ - موارد) وأحمد (٤٤٤/٤) من طريق أخرى بلفظ :

« اللهم قني شر نفسي ، واعزم لي على أرشد أمري » . وسنده صحيح على شرط الشيخين ، وروى أحمد (٢١٧/٤) عنه ﷺ أنه قال : « اللهم اغفر لي ذنبي ، خطئي وعمدي ، اللهم اني أستهديك لأرشد أمري ، وأعوذ بك من شر نفسى » ، وسنده جيد .

١٦ – (١٥٠٣) « وعن أبي الدرداء ... رواه الترمذي وقال : حديث حسن » .

قلت : كذا قال : وفيه نظر ظاهر ، فإن في سنده عبد الله بن ربيعة الدمشقي وهو مجهول كما قال الحافظ .

١٨ – (١٥٣١) « وعن ابن عمر ... رواه الترمذي » .

قلت : وقال : « حديث حسن غريب » . كذا قال ، وفيه إبراهيم ابن عبد الله بن حاطب وهو مجهول الحال ، ووثقه ابن حبان على قاعدته ، واغتر به الشيخ أحمد شاكر رحمه الله على عادته فصحح الحديث ! وقد رواه مالك بلاغاً من قول عيسى عليه السلام ، وقد فصلنا القول في ذلك في « الأحاديث الضعيفة » (٩٢٠) .

١٩ – (١٦٣١) « وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن ناساً ... » كذا الأصل هنا ، ومعناه أنه من مسند ابن عمر نفسه ، أي أنه هو الذي حدث بما قال الناس له . وهو خطأ جاء من الرواية بالمعنى ، والصواب أنه من مسند حفيد ابن عمر ، وهو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، فهو الذي حدث به وقال : قال أناس لابن عمر ... هكذا الحديث عند البخاري (١٣/١٤٩ – فتح) ، وهكذا على الصواب ذكره المصنف رحمه الله فيما تقدم برقم (١٥٥٤) .

ثم إن في عزو الحديث باللفظ المذكور إلى البخاري نظراً من وجهين :

الأول : أنه ليس عنده : « على عهد رسول الله ﷺ » ، وإنما هو عند الطيالسي .

والآخر : انه عنده بلفظ « سلطاننا » بدل « سلاطيننا » ، وإنما ذاك لفظ الطيالسي أيضاً كما ذكر الحافظ في « الفتح » فراجعه إن شئت .

٢٠ – (١٧٧١) « وعن أنس رضي الله عنه ... رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح » .

كذا الأصل ، ولعله نسخة من « الترمذي » ، وإلا فالذي في طبعة بولاق منه (١/١١٦) : « حديث حسن » ، وعلى هامشها : « في نسخة بدل حسن : «غريب » .

قلت : يعني ضعيف . وهذا هو اللائق بحال إسناده ، فإن فيه ضعفاً وانقطاعاً ، وبيان ذلك في التعليق على « المشكاة » (١٧٢ ، ٤٦٥ ، ٩٩٧) ، و« الترغيب » (١/١٩١) .

٢١ – (١٨٤٦) « وعن أبي ثعلبة الخشني جرثوم بن ناشر رضي الله عنه ... حديث حسن ، رواه الدارقطني وغيره » .

قلت : في إسناده انقطاع بينته في كتابي « تخريج الحلال والحرام » . للأستاذ القرضاوي (رقم ٤) .

ثم إن في اسم أبي ثعلبة الخشني اختلافاً كثيراً عجيباً ، لم يستطع الحافظ ابن حجر – على حفظه وعلمه – أن يخرج منه برأي راجح ، بل وكل أمره إلى الله تعالى ، فالعجب من المصنف كيف جزم باسمه المذكور دون أن يشير إلى الاختلاف المزبور .

٢ – الفائدة الثانية

١ – واعلم أن الإمام النووي رحمه الله تعالى جرى على اصطلاح خاص في تخريج بعض الأحاديث تفرد به دون سائر العلماء ، وهو أنه كثيراً ما يبدأ بذكر الحديث عن الصحابي بقوله : « رواه فلان وفلان بأسانيد صحيحة وتارة يقول : حسنة » ولما كان عامة القراء لا يفهمون من هذا القول إلا أن للحديث عدة أسانيد إلى صحابي الحديث . أي أنه

ليس فرداً غريباً ، وكان الواقع خلافه أي أنه غريب ليس له إلا طريق واحد ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، رأيت أن أجتزيء في هذه المقدمة على مثال واحد منها أشرحه وأبين أنه لا إسناد له إلا واحداً ، وهو الحديث (٨٣)

« عن أم سلمه ... أن النبي ﷺ كان إذا خرج من بيته قال : بسم الله ... حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة » .

فأقول : أخرجه أبو داود في آخر « الأدب » . عن شعبه ، والترمذي في « الدعوات » عن سفيان كلاهما عن منصور عن عامر الشعبي عن أم سلمة.

وقد أخرجه بقية أصحاب « السنن » أيضاً ، فالنسائي في « الاستعاذة » عن جرير وعن سفيان ، وابن ماجه في « الدعاء » عن عبيدة بن حميد كلهم عن منصور به .

وأخرجه أحمد أيضاً (٣٠٦/٦ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢) ، من طريق شعبة وسفيان ، وابن السني (١٧٢) عن سفيان ، والحديث في « المشكاة » برقم (٢٤٤٢) فقد بان لك أن الحديث ليس له عند أبي داود والترمذي وغيرهما عن أم سلمة إلا إسناد واحد ، لأن مدار تلك الطرق كلها على منصور عن عامر الشعبي عنها . فالقول حينئذ بأنهم رووه بأسانيد صحيحة فيه إيهام بما يخالف الواقع . وهكذا كل الأحاديث الآتية التي قال فيها هذه الكلمة ليس لها إلا إسناد واحد عن صحابتها ، وهذه أرقامها (٢٠٢ ، ٤٧٤ ، ٨١١ ، ٨٢٢ وهو في « صحيح أبي داود (١١٧١) . ٩٧١ وهو مخرج في الصحيحة » (٦٢) ، ٨٩٠ ، ١١٢٥ ، ١٢١٥ ، ١٦٦١ ، وهو في « المشكاة » (٤٤٥٨) .

وقد جرى المؤلف رحمه الله على هذا الاصطلاح الذي بينا في بعض كتبه الأخرى مثل كتابه « الأذكار » فانظر على سبيل المثال حديث أبي

حميد أو أبي أسيد ص ٢٥ وحديث عوف بن مالك ص ٤٢ – ٤٣ ، وحديث عبد الرحمن بن عبد القاري ... ص ٥٢ وحديث عبد الله بن خبيب ، وحديث أبي هريرة ص ٦٣ وحديث ثوبان ص ٦٥ وحديث ابن عمر ص ٦٦ وحديث أبي عياش ص ٦٧ وغيرها كثير.

وقد تعقبه الحافظ في تخريجه للأذكار المسمى بـ « نتائج الأفكار » في الحديثين الأخيرين منها . فقال في الأول منهما : « وقول الشيخ : بالأسانيد الصحيحة يوهم أن له طرقاً عن ابن عمر ، وليس كذلك » .

وقال في الحديث الآخر : « وفي قول الشيخ : « بأسانيد » نظر ، فإنه ليس له عند أبي داود وابن ماجه إلا سند حماد إلى منتهاه » .

فإن قيل : إذا كان الأمر كما ذكرت فما يعني النووي بهذا الاصطلاح ؟

أقول الذي يبدو لي أنه يشير بذلك إلى أن الحديث مشهور شهرة نسبية بمجيئه من عدة طرق عن أحد رواته ، وهو في المقال السابق منصور وهو المعتمر.

هذا الذي عندي جواباً عن السؤال المذكور ولم أر من تعرض للاجابة عنه ، مع أن الحافظ في كتابه « نتائج الأفكار » قد انتقد المؤلف رحمه الله في مواطن من كتابه « الأذكار » جاء فيه مثل هذا التعبير الذي نحن في صدد الكلام عليه كما تقدم .

٣ – فوائد متفرقة

١ – قال « ٨ – وعن أبي هريرة ... إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم » . رواه مسلم » .

قلت : وزاد مسلم وغيره في رواية : « وأعمالكم » ، وهو مخرج في « تخريج الحلال والحرام » (٤١٠) . وهذه الزيادة هامة جداً ، لأن

كثيراً من الناس يفهمون الحديث بدونها فهماً خاطئاً ، فإذا أنت أمرتهم بما أمرهم به الشرع الحكيم من مثل إعفاء اللحية ، وترك التشبه بالكفار ، ونحو ذلك من التكاليف الشرعية . أجابوك بأن العمدة على ما في القلب ، واحتجوا على زعمهم بهذا الحديث ، دون أن يعلموا بهذه الزيادة الصحيحة الدالة على أن الله تبارك وتعالى ينظر أيضاً إلى أعمالهم ، فإن كانت صالحة قبلها وإلا ردها عليهم كما تدل على ذلك عديد من النصوص كقوله ﷺ :

« من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » . والحقيقة أنه لا يمكن تصور صلاح القلوب إلا بصلاح الأعمال ، ولا صلاح الأعمال إلا بصلاح القلوب . وقد بين ذلك رسول الله ﷺ أجمل بيان في حديث النعمان بن بشير : « ... ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهي القلب » (الحديث ٥٩١) . وحديثه الآخر : « لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم » . أي قلوبكم (الحديث ١١٠٢) . وقوله ﷺ : « إن الله جميل يحب الجمال » . وهو وارد في الجمال المادي المشروع خلافاً لظن الكثيرين . انظر الحديث (٦١٥) .

وإذا عرفت هذا ، فمن أفحش الخطأ الذي رأيته في هذا الكتاب « الرياض » في جميع نسخه المخطوطة والمطبوعة التي وقفت عليها ، أن الزيادة المذكورة قد استدركها المصنف رحمه الله تعالى في الحديث (١٥٨٣) لكن قلمه أو قلم كاتبه انحرف بها فوضعها في مكان مفسد للمعنى . فوقعت فيه هكذا : « ... ولا إلى صوركم وأعمالكم ، ولكن ينظر... » وانطلى ذلك على جميع الطابعين والمصححين والمعلقين ، لا أستثني من ذلك مصححي الطبعة الميرية المكية ولا غيرها . بل لقد انطلى أمرها على الشارح ابن علان نفسه ، فشرح الحديث على القلب ! فقال : (٤٠٦/٤) : « أي أنه تعالى لا يرتب الثواب على كبر الجسم ، وحسن

الصورة وكثرة العمل » ! وهذا الشرح مما لا يخفى بطلانه لأنه مع منافاته للحديث في نصه الصحيح ، معارض للنصوص الكثيرة من الكتاب والسنة الدالة على أن تفاضل العباد في الدرجات في الجنة إنما هو بالنسبة للأعمال الصالحة كثرة وقلة . من ذلك قوله تعالى : (ولكل درجات مما عملوا) . وقوله في الحديث القدسي « ... يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيراً فليحمد الله ... » الحديث (١١٢) . وكيف يعقل أن لا ينظر الله إلى العمل كالأجساد والصور ، وهو الأساس في دخول الجنة بعد الإيمان كما قال تعالى : (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) . فتأمل كم يبعد التقليد أهله عن الصواب ، ويلقي بهم في واد من الخطأ سحيق ، وما ذلك إلا لإعراضهم عن دراسة السنة في أمهات كتبها المعتمدة والله المستعان .

وقريب من ذلك الخطأ قوله في حديث مسلم عن أنس (٣٦٢ ، ٤٥٦) (سطر ٥) « إني لا أبكي إني لأعلم » هكذا وقع في الموضعين المشار إليهما وهو خطأ ، وصوابه « ما أبكي أن لا أكون أعلم » كما في « صحيح مسلم » (٧/١٤٥) ، ولفظ ابن ماجه (١٦٣٥) : « قالت : إني لأعلم أن ما عند الله ... » وهذا مطابق لما وقع في الكتاب لولا قوله فيه « إني لا أبكي » المفسد للمعنى كما هو ظاهر . وقد جاءت العبارة في مرسل عكرمة عند الدارمي (ص ٢٢ - ٢٣ - هندية) قريباً من لفظ مسلم : « قالت : إني والله ما أبكي على رسول الله ﷺ ألا أكون أعلم أنه قد ذهب إلى ما هو خير له من الدنيا . ولكني أبكي ... » .

ومن الغريب أن هذا الخطأ مما تتابعت عليه النسخ المخطوطة والمطبوعة أيضاً كلها ومنها نسخة الشارح ابن علان (٢/٢٢٣) ! وأما النسخة التي طبعت حديثاً بدمشق - دار المأمون - فقد صححت الخطأ من حيث المعنى دون الرجوع إلى الأصل ، أعني « صحيح مسلم » ودون الإشارة إلى

تتابع النسخ على الخطأ والعصمة لله وحده .

٢ – حديث أبي سعيد « احتجت الجنة والنار... الحديث رقم (٢٥٩) : رواه مسلم » .

أقول : إن مسلماً لم يسق الحديث بتمامه ، وإنما ذكر طرفه الأول والأخير فقط ، وأحال في سائره على حديث أبي هريرة قبله بمعناه ، ويختلف لفظه عما هنا ، نعم أخرجه الإمام أحمد (٧٩/٣) بتمامه كما ساقه المصنف بالحرف الواحد ، فكأنه نقله منه ثم عزاه لمسلم ! ثم إن الحديث عند البخاري في « التفسير » من حديث أبي هريرة بأتم من حديث أبي سعيد فلو أن المؤلف آثره بالذكر لكان أولى .

٣ – عزا المصنف بعض الأحاديث للبخاري وهي عنده معلقة كالأحاديث (٣٧٤ ، ٦٠٨ ، ١٠٣٢) ، فأوهم بذلك أنها عنده موصوله ، وليس كذلك : فكان ينبغي تقييد العزو إليه بقوله : رواه البخاري معلقاً أو تعليقاً ، فإنه من المتفق عليه بين العلماء ، أن هذا القسم مما في « البخاري » ليس في منجاة من النقد ، فإن فيه ما هو ضعيف ، لذلك وتمييزاً له عن الموصول اتفقوا أيضاً على ضرورة تقييد العزو إليه كما شرحته في أول ردي على الشيخ محمد المنتصر الكتاني (ص ٦) ، ولئن كان يخل بهذا الاصطلاح كثير من المتأخرين فما كنت لأظن أن المصنف رحمه الله يتابعهم على ذلك والعصمة لله . وقد ذكر المؤلف هو نفسه في « تقريبه » الفرق بين موصولات البخاري ومعلقاته من حيث الصحة وعدمها . وشرح ذلك السيوطي في « تدريبه » (ص ٦٠ – ٦٣) بما فيه كفاية .

٤ – قال عقب الحديث (٩٥٩) : « قال الشافعي رحمه الله :

ويستحب أن يقرأ عنده (أي الميت بعد دفنه) شيء من القرآن ، وإن ختموا القرآن كله كان حسناً » .

قلت : لا أدري أين قال ذلك الشافعي رحمه الله تعالى ، وفي ثبوته عنه شك كبير عندي ، كيف لا ومذهبه أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى كما نقله عنه الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) ، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى عدم ثبوت ذلك عن الإمام الشافعي بقوله في « الاقتضاء » : « لا يحفظ عن الشافعي نفسه في هذه المسألة كلام ، وذلك لأن ذلك كان عنده بدعة . وقال مالك ما علمنا أحداً فعل ذلك . فعلم أن الصحابة والتابعين ما كانوا يفعلون ذلك » .

قلت : وذلك هو مذهب أحمد أيضاً : أن لا قراءة على القبر . كما أثبته في كتابي « أحكام الجنائز » (ص ١٩٢ – ١٩٣) . وهو ما انتهى إليه رأي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما حققته في الكتاب المذكور ص (١٧٣ – ١٧٦) .

٥ – ثم قال عقب ذلك : « باب الصدقة عن الميت والدعاء له » أقول : ذكر تحته حديثين ، ليس فيهما مطلقاً لا تصريحاً ولا تلويحاً إلا صدقة الولد عن الوالد ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وأما الصدقة من غير الولد فظاهر النصوص يدل على أنه لا تصل ، ولا ينتفع بها الميت ، وراجع التفصيل في « أحكام الجنائز » ص (١٧٧) ، و« تفسير المنار » (ج ٨ ص ٢٥٤) .

٦ – (٥٧٢) « عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتي بشراب فشرب وعن يمينه غلام ... الحديث » .

قلت : وفي رواية للبخاري أن البدء به ﷺ إنما كان بسبب طلبه ﷺ السقيا ، فلا دليل فيه على أن السنة البدء بكبير القوم كما اشتهر عند المتأخرين .

وأشار إليه المصنف في الباب (١١١) ، فالصواب أن يحذف منه قوله فيه : « بعد المبتدىء » ويترك الباب مطلقاً من هذا القيد اتباعاً لعموم قوله ﷺ في حديث ابن عباس : « الأيمن فالأيمن » وعدم منافاة البدء به لعمومه كما ذكرنا ، وهناك أمور أخرى تؤيد العموم ، قد يتنبه البعض لها ، ولا مجال لذكرها الآن .

٧ – قال : « باب سنة الجمعة » رقم ٢٠٣ .

قلت : كأنه يعني السنة البعدية ، لأن الأحاديث التي ساقها في الباب ، إنما هي في البعدية ، وأما سنة الجمعة القبلية ، فلا يصح فيها حديث البتة . خلافاً لمحاولة بعض ذي الأهواء من متعصبة الحنفية ، ولقد أشار المصنف رحمه إلى ذلك بإعراضه عن ذكر أي حديث منها في الباب ، مع أن بعضها في سنن ابن ماجه ، ولكنه ضعيف جداً كما بينته في رسالتي « الأجوبة النافعة » فهل يعتبر بصنيع المؤلف هذا المقلدون ؟ .

نعم لقد احتج المصنف في بعض كتبه بحديث آخر ، لكن بين الحافظ في رده عليه أنه لا دليل فيه وقد نقلت كلامه في ذلك في « الأجوبة النافعة » (ص ٢٧) فليراجعه من شاء .

٨ – الحديث (١١٨١) « ... صلاة الليل مثنى مثنى ... » .

قلت جاء تفسيره في رواية لمسلم بلفظ : فقيل لابن عمر – راويه – : ما مثنى مثنى ؟ قال : « أن يسلم في كل ركعتين » والراوي أدرى بمرويه من غيره ، لا سيما وفي الباب أحاديث فعلية في تسليمه بين كل ركعتين من صلاة الليل تجد بعضها في كتابي « صلاة التراويح » .

٩ – الحديث ١٢٣٦ مضى برقم (١٢٠٦) بزيادة ألفاظ منها زيادة « وَجَدَّ » وهي لمسلم فقط .

١٠ – الحديث (١٤٤٤) « ... في كتاب « مسلم » « أو يحط » قال البرقاني : ورواه شعبة وأبو عوانة ويحي القطان عن موسى الذي رواه مسلم من جهته فقالوا : (ويحط) بغير ألف .

قلت : لكن رواه أحمد في « المسند » (١٨٠/١) عن يحي وهو القطان بلفظ « أو يحط » كرواية مسلم . وقال عقبها : « وقال ابن نمير ويعلى : أو يحط » . يعني أن القطان قد توبع على هذه اللفظة من ابن نمير ويعلى كلاهما عن موسى .

وقد وصله عنهما الإمام أحمد في مكان آخر (١٨٥/١) عن عبد الله ابن نمير ويعلى بن عبيد عن موسى به . نعم رواه الترمذي (٢٥٨/٢) من طريق يحي باللفظ الآخر : « ويحط » لكن اللفظ الأول أرجح عندي لمتابعة ابن نمير ويعلى ليحي عليه واختيار مسلم إياه . لكنه في المعنى واحد والله أعلم .

١١ – قال عقب الحديث (١٧٢٦) : « روي أن النبي ﷺ قال : الرياء شرك » .

قلت : أشار المصنف رحمه الله بقوله « روي » إلى أن الحديث المذكور ضعيف الإسناد ، وهو كما قال ، وقد خرجته وبينت علته في « الأحاديث الضعيفة » (١٨٥٠) .

١٢ – قال في (٣٣٤) « باب كراهة الحديث بعد العشاء الآخرة » : « ... وأما الحديث في الخير كمذاكرة العلم ، و... فلا كراهة فيه بل هو مستحب ... » .

أقول : ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم يترتب على الحديث بعد العشاء إضاعة شيء من الواجبات العينية ، كالشاب مثلاً يسهر في دراسة العلم

أو الاستعداد للاختبار إلى قريب من نصف الليل ثم ينام منهكاً ، فتفوته صلاة الصبح ، فمثل هذا السهر – ولو في طلب العلم – لا يجوز ، لأن مثله كمثل من يبني قصراً ويهدم مصرا ، وإنما عليه أن ينام مبكراً بعد صلاة العشاء ، ليستيقظ مبكراً لصلاة الصبح ، وليجعل دراسته بعدها ، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول : « بورك لأمتي في بكورها » فليتنبه لهذا فإن أكثر الشباب عنه غافلون ، والله المستعان .

١٣ – في الحديث (١٨٧٥) « عن أبي زيد عمرو بن أخطب ... فأخبرنا ما كان وما هو كائن » .

أقول : يعني من الفتن ، كما يدل عليه حديث آخر من رواية حذيفة رضي الله عنه ، أخرجه مسلم أيضاً مع حديث عمرو بن أخطب في « كتاب الفتن » .

١٤ – قال عقب الحديث (١٨٧٤) وهو بلفظ : « أن رسول الله ﷺ خرج إلى قتلى أحد فصلى عليهم بعد ثمان سنين ... » :

« والمراد بالصلاة على قتلى أحد : الدعاء لهم ، لا الصلاة المعروفة »

قلت : كذا قال : ويعني بالنفي المذكور صلاة الجنازة ، وهو مردود ، ففي رواية للبخاري بلفظ : « فصلَّى على أهل أحد صلاته على الميت » وهذه الزيادة عند مسلم أيضاً وغيره ، والحديث مخرج مع ضم الزيادات إليه من الكتب الستة وغيرها في كتابي « أحكام الجنائز » (ص ٨٢ – ٨٣) طبع المكتب الإسلامي .

١٥ – قال في الحديث (١٨٨٨) – عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ ... رواه أبو داود والترمذي والحاكم وقال : « حديث صحيح ... » .

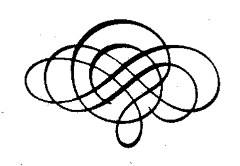
قلت : هذا يوهم أن أبا داود والترمذي أخرجاه من حديث ابن مسعود ، وليس كذلك ، وإنما أخرجه عنه الحاكم فقط وإسناده قوي وأما أبو داود والترمذي فإنما أخرجاه من حديث زيد مولى النبي ﷺ ، وفي إسناده جهالة ، لكنه شاهد لا بأس به ، وللحديث شواهد أخرى أشرت إليها في « التعليق الرغيب » (٢٦٩/٢) .

أعدت النظر فيها وصححتها حسب الطاقة ضحى الجمعة ٢١ جمادى الأول سنة ١٣٩٨ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن



ترجمة المؤلف



هو الإمام العلامة أبو زكريا محي الدين ، يحيي بن شرف النووي الدمشقي الشافعي .

كان علماً من اعلام الاسلام في زمنه ، وما زال قدوة لخاصة العلماء فضلاً عن عامة المسلمين حتى يومنا هذا ولا غرابة في ذلك ، فإن من كان على ما كان عليه النووي حري بأن يكون قدوة للناس .

فقد كان رحمه الله في الذروة العليا في العلم ، والزهد ، والورع ، والعمل الصالح ، والجرأة على العامة والخاصة ، والسلاطين . لقد زهد بما في أيد الجميع رضاءً بما عند الله فكانت له السيادة عليهم جميعاً .

لم يكن الامام النووي أكبر علماء زمانه سناً ، ولا أكثرهم علماً في جميع اختصاصاته وكذلك شأنه مع من جاء بعده ، ولكن الله سبحانه وتعالى القى محبته في قلوب الناس ، وجعل في مؤلفاته النفع والقبول ،



وهذه أمور ربانية لا دخل للناس فيها ولا تتنزل على ما اعتاد الناس من أقيسة وموازين ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

ولد سنة ٦٣١هـ ببلدة « نوى » إحدى قرى حوران جنوبي دمشق . قدم صغيراً إلى دمشق سنة ٦٤٩هـ وسكن في المدرسة الرواحية[1] ثم في دار الحديث[2] .

وكانت دراسته لكتاب الله وتفاسيره واشتغاله في الحديث النبوي وشروحه ، وتفقه على مذهب الإمام الشافعي في بدايته وألّف فيه المؤلفات النافعة . ثم قام في التأليف معتمداً على الأدلة من الكتاب والسنة مباشرة ومقارناً أقوال المذاهب والعلماء مستخلصاً الرأي الذي أداه اليه اجتهاده في كتابه العظيم الذي يُعد من امهات كتب الاسلام ، ألا وهو المجموع ، وقد اخترمته المنية قبل أن يتمه .

ومن تصانيفه «روضة الطالبين الذي يسر الله لنا طبعه في ١٢ مجلداً طبعة محققة» ، «شرح صحيح مسلم» وهو من أحسن الشروح ، وشرح قطعة من البخاري ، وكتاب «الأسماء واللغات» أورد فيه جملة طيبة من التراجم ، وطائفة كبيرة من معاني الألفاظ ، وكتاب «حلية الأبرار» المعروف بالأذكار ؛ ولم يلتزم فيه صحيح الأخبار كما حرص على ذلك في كتابه رياض الصالحين ، ورسالة في العقيدة سماها «المقاصد»

١ – كانت قرب الجامع الأموي ، انشأها هبة الله بن محمد الانصاري المعروف بابن رواحة ، واوقفها على الشافعية . وقد أصبحت الآن واراً بفعل اهمال اوقاف المسلمين في الازمنة الأخيرة .

انظر منادمة الاطلال للشيخ عبد القادر بدران صفحة ١٠٠ .

٢ – هي المعروفة بدار الحديث العصرونية ، أوقفها عبد الله بن محمد بن ابي عصرون التميمي الموصلي المتوفي سنة ٥٨٥ هـ .

انظر منادمة الاطلال صفحة ١٣١ .

و «التبيان في آداب حملة القرآن» وغير ذلك من الكتب النافعة .

وكانت وفاته في بلدته « نوى » سنة ٦٧٦ ﻫ ولم يتجاوز عمره الخامسة والاربعين ، رحمه الله رحمة واسعة واكثر في المسلمين من المتبعين لنهجه في العلم والعمل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وحشرنا واياهم تحت لواء المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

بيروت ٢٠ شوال ١٣٩٨ زهير الشاويش



أخبروه أن الله تعالى يحبه . متفق عليه

باب التحذير من

إيذاء الصالحين والضعفة والمساكين

قال الله تعالى: والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما — من سورة الأحزاب

اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا . وقال تعالى — من سورة الضحى

فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر . وأما الأحاديث

فكثيرة منها حديث أبي هريرة في الباب قبل هذا من عادى لي وليا

فقد آذنته بالحرب . ومنها حديث سعد بن أبي وقاص رضي

الله عنه السابق في ملاطفة اليتيم . وقوله صلى الله

عليه وسلم يا أبا بكر لئن كنت أغضبتهم لقد أغضبت ربك .

وعن جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى

صورة الصفحة الأولى من أحدى الأصول المخطوطة التي رجع إليها الاستاذ المحقق ، وهي نسخة متفتة نادرة ترقى إلى حياة المؤلف حسب تقديري للورق والحبر . وهي من مخطوطوت مكتبتي – زهير .

وعلى آل ابرهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابرهيم وعلى آل ابرهيم
[illegible] انك حميد مجيد [illegible]
[illegible] ابو زكريا يحيى النووي رحمة الله ورضي عنه توفي سنة [illegible]
[illegible] شهر رمضان سنة سبعين وستمائة والحمد لله وحده [illegible]
[illegible] الكتاب المبارك بعون الله تعالى وحسن توفيقه على يد اضعف عباد
الله تعالى واحقرهم واحوجهم الى رحمة ربه الغني الشيخ [illegible]
[illegible] البابلي عفى الله عنه وغفر له ولوالديه ولمن [illegible] ودعى له
بالمغفرة ولجميع المسلمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم
وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب يوم الاحد وقت الظهر ثامن عشر شهر
ربيع الآخر من شهور سنة ستين وتسعمائة
والحمد لله وحده

صورة الصفحة الأخيرة لأحدى النسخ المخطوطة التي رجع إليها الأستاذ المحقق وهي نسخة قيمة مقرورة على عدد كبير من العلماء ، وهي من مخطوطات مكتبتي — زهير